

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٤٣٣**

الأربعاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيبو	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد ليويتسكي
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة إدجانغ مانغو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد البناي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا باعتباره تهديدا للاستقرار

1845116 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا باعتباره تهديدا للاستقرار

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد فيدوتوف إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من فيينا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لتناول هذا الموضوع الهام للغاية.

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اتجاهات جديدة مثيرة للجزع في الاتجار بالمخدرات في غرب ووسط أفريقيا، بما لذلك من آثار تخريبية ومزعزعة للاستقرار على الحوكمة والأمن والنمو الاقتصادي والصحة العامة. فالشبكات الإجرامية لم تعد تقتصر في أنشطتها لنقل الكوكايين والهيروين عبر أفريقيا على أسواق المقصد في أوروبا وفي أماكن أخرى. ووفقا للتقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٨ الذي أعده المكتب، فإن غرب ووسط أفريقيا، إلى جانب بلدان شمال أفريقيا، تمثل نسبة ٨٧ في المائة من المواد الأفيونية الصيدلانية المضبوطة على الصعيد العالمي، الأمر الذي يعزى إلى حد كبير إلى زيادة استخدام الترامادول، وهو مسكن أفيوني للألم يتم الاتجار به على نطاق واسع لأغراض غير الأغراض الطبية في المنطقة.

وإلى جانب آسيا، شهدت أفريقيا أكبر ارتفاع على مستوى العالم في مضبوطات الكوكايين، مما يشير إلى انتشار الاتجار بالكوكايين واستهلاكه في تلك الأسواق. ونحن نعلم – من خلال مشروع المكتب للتخاطب بين المطارات، الذي يعمل في العديد من المطارات الأفريقية – أن مضبوطات الهيروين آخذة في الازدياد في جميع أنحاء المنطقة، وتتصدر القائمة مطارات لاغوس وأكرا وكوتونو، تليها باماكو ولومي وواغادوغو.

وقد بلغت مضبوطات الميثامفيتامين الآن تقريبا نفس مستوى مضبوطات الكوكايين، ويعد مطاري لاغوس وكوتونو المطارين الرئيسيين. وفي الآونة الأخيرة، تم تسجيل زيادة في عدد ضبطيات سلائف من قبيل الإيفيدرين والفيناسيتين في كلا المطارين، الأمر الذي قد يشير إلى وجود مختبرات جديدة تنتج مؤثرات نفسانية.

وفي الوقت نفسه، يزداد تعاطي المخدرات في غرب ووسط أفريقيا، مما يشكل تهديدا خطيرا على الصحة العامة. وإذ يشير المكتب إلى الافتقار لبيانات موثوقة وحديثة عن مدى تعاطي المخدرات في المنطقة، فإنه يقدر أنه في عام ٢٠١٦ كان هناك أكثر من ٣٤ مليون من متعاطي القنب في غرب ووسط أفريقيا، فضلا عن ١,٨ مليون من متعاطي الكوكايين.

وعلى الصعيد العالمي، لم يتلق العلاج سوى شخص واحد من بين كل ٦ أشخاص يعانون من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات. ومن ناحية أخرى، هذا الرقم في أفريقيا أقل من ذلك بكثير، حيث لا يحصل على العلاج سوى ١ من بين ١٨ ممن يعانون من مشاكل تعاطي المخدرات.

وفي الوقت نفسه، تواجه المنطقة العديد من التهديدات الأمنية المتصلة بالجريمة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة، وغسل

الأموال، والاتجار بالبشر، وجرائم الفضاء الإلكتروني، والقرصنة البحرية، فضلا عن التهديدات التي يشكلها الإرهاب. كما تم الاعتراف على نطاق واسع بالصلات بين بالإرهاب وغيره من أشكال الجريمة، بما في ذلك من جانب مجلس الأمن.

ففي آب/أغسطس، أعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء استمرار الأنشطة الإرهابية لجماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات في حوض بحيرة تشاد؛ والصلات بين الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة؛ وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا؛ وأنشطة المرتزقة المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، والأسلحة والمخدرات، فضلا عن تهريب المهاجرين (انظر S/PRST/2018/17).

ومنطقة الساحل، التي تحظى باهتمام خاص من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، مجال آخر من مجالات تركيز المكتب. وستركز المرحلة القادمة من الاستراتيجية، التي تهدف إلى دعم عنصر الشرطة في القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، على تعزيز قدرة القوة المشتركة في التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.

ويواصل المكتب العمل على تعزيز الحوار الإقليمي والأقاليمي والتصدي للاتجار بالمخدرات. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى وقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف، وكذلك اعتراض التدفقات المالية، وبناء قدرات إنفاذ القانون، والتوسع في خدمات الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات. ونحن نسعى إلى دعم الاستخبارات الوطنية، وخدمات الحظر، وتوفير بناء القدرات من خلال الحلقات التدريبية، ودورات التعلم الإلكتروني، التي تشمل العمل الشُّرطي الموجه بمعلومات استخبارية، وتقنيات الكشف والتحقيق، وإدارة مسرح الجريمة، وجمع الأدلة الإلكترونية وتحليلها، ومكافحة غسل الأموال، والجرائم البحرية.

وعلى الصعيد الإقليمي، يركز عملنا على وضع برامج للتعاون المشترك بين وكالات وآليات من خلال مشروع التخاطب بين المطارات، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، وشبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة. ودخل مكتبنا في شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) لدعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، من خلال تقديم المساعدة التقنية لتعزيز الوقاية من تعاطي المخدرات، والعلاج من إدمان المخدرات، والتشريع، وعلم الأدلة الجنائية، وإنفاذ القانون. وهذه مجرد لمحة عامة محدودة عما نفعله لدعم غرب ووسط أفريقيا. وللحصول على مزيد من المعلومات عن عمل المكتب، اسمحوا لي أن أحيل الأعضاء إلى مذكرة الإحاطة الإعلامية التي أفهم أنها عُممت في مجلس الأمن.

وعلى الرغم من أن تعزيز المساعدة التقنية أدى إلى بعض التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات جسيمة تواجه البلدان في غرب ووسط أفريقيا فيما يتعلق ببناء الاستقرار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج الدول الخارجة من النزاع، والدول التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك غينيا - بيساو، إلى مزيد من الاهتمام، على نحو ما أقر به المجلس، بهدف التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة جنبا إلى جنب مع الإصلاحات السياسية. ولا يزال المكتب منخرطا بشكل كامل في دعم غرب ووسط أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وأود أن أعرب عن امتناني للمجلس لتوجيه الاهتمام إلى ضرورة اتخاذ إجراءات دولية عاجلة وحازمة، وتوفير الدعم من أجل التصدي لخطر المخدرات، والمساعدة على تمهيد الطريق لغرب ووسط أفريقيا أكثر أمنا وصحة ورخاء.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هننتر (الولايات المتحدة الأمريكية): أود أن أشكر سعادة المدير فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

ما زالت آفة إدمان المخدرات تودي بالكثير من الأرواح في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في غرب ووسط أفريقيا. ويرتبط الضرر الذي تسببه زراعة المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها بالجريمة المنظمة، والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد، وحتى الإرهاب، في بعض الحالات. وبغض النظر عن المنطقة أو السياق، من الواضح أن الأثر المدمر للاتجار بالمخدرات عبر الحدود الوطنية يعوق سيادة القانون، ويُضعف ثقة الجمهور في الحكومة، ويقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبينما تقع المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بالسياسة الدولية لمراقبة المخدرات على عاتق لجنة المخدرات، فلمجلس الأمن أيضا، دور في معالجة الصلات بين الاتجار بالمخدرات والإرهاب، والسلم والأمن الدوليين. ومن المؤكد، أن بلدي ليس بمأمن من هذا التهديد، فنحن أيضا نواجه أزمة المؤثرات الأفيونية المدمرة على نطاق غير مسبوق. إن التهديد عالمي النطاق، وليس بمقدور أي بلد أن يواجهه بمفرده.

ولمواجهة هذا التحدي، أطلق الرئيس ترامب النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ويدعو إطار العمل الذي أقره أكثر من ١٣٠ بلدا إلى قيام البلدان بخفض الطلب على المخدرات، وقطع العرض من المخدرات غير المشروعة، وتوسيع نطاق العلاج، وتعزيز التعاون الدولي. ونحث جميع البلدان على العمل من أجل تنفيذ تلك المبادرة الهامة لأننا نعلم أن مواجهة التحدي بنجاح ستتطلب جهود كل بلد في العالم.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على جهودها الإقليمية الرامية إلى التصدي للاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وإساءة استعمال المخدرات، من خلال خطة عملها الإقليمية بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات، في غرب أفريقيا للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠. كما نثني على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتقديمه المساعدة التقنية المتعلقة بمراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

واليوم، أؤكد التزام الولايات المتحدة بالتصدي لهذا التحدي أيضا. إن الولايات المتحدة تستثمر موارد كبيرة في غرب ووسط أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأود أن أشير بإيجاز إلى بعض تلك الجهود الهامة.

فتقدم الأكاديمية الدولية لإنفاذ القانون في الولايات المتحدة دورات متخصصة للمسؤولين في مجال العدالة الجنائية من غرب ووسط أفريقيا بشأن مكافحة المخدرات، ومكافحة الفساد والجرائم المالية، وأمن الحدود، وغير ذلك من المواضيع ذات الصلة. وقمنا من خلال ثلاثة مرافق، بما في ذلك مركز التدريب الإقليمي لغرب أفريقيا في غانا التابع للولايات المتحدة، والأكاديمية الدولية لإنفاذ القانون في بوتسوانا التابعة للولايات المتحدة، بتدريب أكثر من ١٠٠ ٢ من موظفي العدالة الجنائية في عام ٢٠١٨ وحده.

وفي غانا، يدعم مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في وزارة خارجية الولايات المتحدة دائرة شرطة غانا بمبلغ ١,٧ مليون دولار لإطلاق وحدات لإنفاذ قوانين المخدرات في أربع مناطق استراتيجية جديدة من أجل تعزيز قدرتها.

وفي خليج غينيا، نؤيد عملية ياوندي لعام ٢٠١٣ من أجل التصدي للأنشطة البحرية غير المشروعة. وفيما يتعلق بالشراكة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، تشمل المساعدة

التي تقدمها الولايات المتحدة إلى هذا الإطار المملوك إقليميا حوالي ٣ ملايين دولار لمساعدة وكالات إنفاذ القانون البحري في كوت ديفوار، وغانا، وتوغو، وبنن، ونيجيريا. ونؤيد الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل التحقيق في الجريمة المنظمة البحرية، وتحسين تقاسم المعلومات، وتعزيز الحظر البحري وقدرات التحقيق. وتتشارك قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا أيضا مع تلك البلدان في دعم التدريب والعمليات البحرية مثل عملية أوبانغامي السريعة (Obangame Express exercise)، وعملية الشراكة الأفريقية لإنفاذ القانون البحري.

وفي ليبريا، تنفق وزارة خارجية الولايات المتحدة ٢,٤ ملايين دولار لدعم مشروع يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومشروع تعزيز العمل الشرطي والتحقيقات بتوجيه استخباري، واعتراض المخدرات غير المشروعة ومصادرتها، والمحاكمات المتعلقة بالجريمة المنظمة، وبناء قدرات وكالات الأمن وإنفاذ القانون. وأدت تلك المبادرة فعلا، بشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى زيادة عمليات الاعتراض المتعلقة بالمخدرات، وتنفيذ أكثر من ٩٠ عملية اعتقال ترتبط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي بنن، وتوغو، استثمرت وزارة الخارجية منذ عام ٢٠١٢ مبلغ ٤ ملايين دولار لبناء قدرات القضاة في المحاكمات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات وما يتصل بها من قضايا من خلال الإرشاد، والمساعدة التقنية، والدورات التدريبية التعاونية. وفي بنن أيضا، نوفر التدريب والمعدات للشرطة الوطنية لوقف الاتجار بالمخدرات عبر الحدود البرية والمجاري المائية لبنن.

وتؤيد الولايات المتحدة أيضا التدريب في مجال أفضل الممارسات القائمة على الأدلة لفائدة المسؤولين الذين يعملون في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات، وخدمات العلاج والتعافي من تعاطي المخدرات، في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وفي الأسبوع الماضي فقط، قدمنا الدعم في نيروبي، إلى حلقة عمل دولية رئيسية للحد من الطلب على المخدرات، بمشاركة أكثر من ٤٠ دولة أفريقية.

وفي الختام، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمكافحة وباء المخدرات على الصعيد العالمي، بما في ذلك في غرب ووسط أفريقيا. ونتطلع إلى العمل مع مجلس الأمن والمنطقة وشركائنا لتعزيز مجتمعاتنا المحلية، وحماية أسرنا، وتوفير مستقبل خال من المخدرات للجميع.

السيدة إيدجانغ مانغي (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أهنئ وفد كوت ديفوار على عقد هذه الإحاطة المهمة بشأن الاتجار بالمخدرات في غرب ووسط أفريقيا باعتبارها تهديدا للاستقرار.

كما أرحب بالسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأشكره على توصياته وإحاطته الإعلامية القيّمة، وكذلك على تفاني فريقه.

ويثير جزع جمهورية غينيا الاستوائية ويساوره بالغ القلق إزاء التأثير المتزايد للاتجار بالمخدرات في أفريقيا، وبخاصة في وسط أفريقيا. ووفقا لتقرير عام ٢٠١٨ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن فقد بلغ إجمالي إنتاج الأفيون وتصنيع الكوكايين أعلى مستويات تسجل على الإطلاق. وفي أفريقيا، أدى ذلك إلى زيادة في إنتاج المخدرات والاتجار بها واستخدامها. وعلى الرغم من التقدم المحرز – وإن كان غير متساو – في تنمية أفريقيا في العقود الأخيرة، فإن هذا التقدم يجري تقويضه بفعل المخدرات، مما يخلق طبقات جديدة من الضعف في تنمية العديد من البلدان والمجتمعات في جميع أنحاء القارة. ويعود ذلك جزئيا إلى كون غالبية السكان الأفارقة شباب إذ إن أكثر ٦٠ في المائة منهم تحت سن ٣٥. علاوة على ذلك، فإن التنمية المحدودة وغير المتساوية في العديد من البلدان تؤثر على قدرتها على السيطرة على الاتجار بالمخدرات وتعاطيها.

يعاني العديد من البلدان الأفريقية من مشاكل خطيرة جدا، مثل حل النزاعات المسلحة الطويلة – حيث توجد سبع بعثات حفظ السلام تعمل حاليا في أفريقيا – بالإضافة إلى حالات ما بعد انتهاء النزاع، وآفة الإرهاب، والتداول غير المشروع للأسلحة، والقرصنة والجرائم البحرية. وكما أوضح السيد فيدوتوف في إحاطته الإعلامية، يزداد تعقد وهشاشة كل تلك الحالات عندما تقترن بالاتجار بالمخدرات، الأمر الذي يقوض الجهود المبذولة لبناء السلام والتنمية المستدامة. إذ يغذي الإرهاب القائم على الاتجار بالمخدرات قدرة الجماعات الإرهابية والمتطرفة في أفريقيا وقدرتها على الحركة، ويوفر الدخل لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به، إضافة إلى جماعة بوكو حرام، من بين منظمات أخرى. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة تأثير عصابات الإرهاب والمخدرات على بعض الحكومات المحلية، مما يؤدي إلى الفساد وتدمير النسيج الاجتماعي والأخلاقي للمجتمعات المحلية.

وبغية معالجة هذه الحالة بصورة شاملة، اعتمد الاتحاد الأفريقي خطة عمله في مجال مراقبة المخدرات للفترة ٢٠١٣–٢٠١٧. وأعيد تأكيد هذا الموقف في الموقف الأفريقي المشترك الذي أعر ب عنه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية في عام ٢٠١٦. وفي السياق نفسه، يعزز تلك الرؤية الالتزامُ بالتنمية المستدامة في أفريقيا، من أجل الحد من الأسباب الجذرية للفقر والنزاع وفقا لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أن إحراز تقدم في تنفيذ تلك الجهود أمر مشروط بالقيود السالفة الذكر التي تفرضها القدرات والموارد والسياقات.

ونشيد ببلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتصديهم لمشكلة الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والجرائم البحرية، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد حققت مبادرات من قبيل مبادرة ساحل غرب أفريقيا، ومشروع التخاطب بين المطارات، والوحدات المشتركة لمراقبة الموانئ، ومشروع تعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية، وغيرها، بعض النجاحات في الحرب ضد تجار وعصابات المخدرات. ومع ذلك، فإن تلك النجاحات أفضت إلى إنشاء طرق اتجار جديدة تيسرها سهولة اختراق الحدود البرية والبحرية عبر بلدان وسط أفريقيا. وهذا بدوره يزيد من إنتاج المخدرات، والاتجار بها، وتعاطيها في المنطقة دون الإقليمية. ونحن ندرك تأثير مضبوطات المخدرات بكميات كبيرة على المتجرين وحلفائهم. ولا بد لنا من تكرار ذلك في جميع المناطق دون الإقليمية من أجل حل هذه المشكلة نهائيا.

ولهذا السبب، نعتقد أنه من الضروري لهذه المبادرات – بمشاركه الأمم المتحدة ومختلف الكيانات الأخرى، مثل المكاتب الإقليمية، وأداره الشؤون السياسية، وأداره عمليات حفظ السلام، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والكيانات الأخرى ذات الصلة، فضلا عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وغيرها من الشركاء – أن تحاول منع آثار النقل غير المرغوب فيها من اللحظة التي يتم فيها رسم هذه المبادرات. وفي هذا الصدد، ندعو إلى مشاركة الاتحاد الأفريقي من بداية هذه المبادرات بغية كفالة الاعتراف به وجعلها مؤثرة على الصعيد القاري ودون الإقليمي، وإدماجها في الاستراتيجيات القارية. وبذلك تكون قادرة على اعتراض وتحييد ومنع انتشار إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها في البلدان والمناطق الأقل تأثرا بها.

ويظل منع الإرهاب وتمويله، فضلا عن القرصنة والجرائم البحرية، مسألة ذات أولوية بالنسبة لبلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. إن المبادرات الوطنية ودون الإقليمية، مثل استراتيجية الاتحاد الأفريقي للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛وفرقة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في وسط أفريقيا. وإعلان ياوندي لعام ٢٠١٣ الذي أطلقه رؤساء دول وحكومات منطقتي وسط وغرب أفريقيا المتعلق

بالسلامة والأمن البحريين في مجالهما البحري المشترك؛وغيرها، جميعها تعالج مسألة المخدرات والتنسيق الأقاليمي.

فالاتجار بالمخدرات لا يشكل تهديدا للأمن الدولي فحسب، لكن أيضا لجهود الرعاية الصحية وجهود التنمية المستدامة. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن يظل مجلس الأمن منخرطا في تناول هذه المسألة. وتؤكد جمهوريه غينيا الاستوائية من جديد التزامها بمكافحه جميع أشكال الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإنتاجها واستهلاكها. ومن خلال الخطة الوطنية للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، أفق ٢٠٢٠، وعضويتنا في منظمتي وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، فإننا نبذل قصارى جهدنا للتعاون بشكل فعال مع جميع شركائنا في أفريقيا والعالم في هذا العمل المهم. ويمكن للمجلس أن يعول علينا.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أعرب عن امتناني للسيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا والعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. أود أيضا أن أشكر كوت ديفوار من خلالكم، سيدي الرئيس، على إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال المجلس. وشأننا شأنكم، سيدي الرئيس، فرنسا أيضا تعتبر أن هذا موضوع مهم للغاية، كما ترحب بالفرصة المتاحة لمناقشة هذه المسألة اليوم.

سأبدأ ببعض الملاحظات بشأن العقبات والمخاطر التي يشكلها إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها على أمن المنطقة وآفاق التنمية.

وكما أشار السيد فيدوتوف في إحاطته الإعلامية، تواجه منطقه غرب أفريقيا تهديدات متعددة تتصل بالجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها، وتتأثر بمسألة المخدرات في جوانب عدة. وتشكل المنطقة حَيّز عبور هام للاتجار في الكوكايين والهيروين والمخدرات الاصطناعية، فضلاً عن كونها منطقة إنتاج للقنب والمخدرات التركيبية. كما أن استخدام المخدرات مسألة ذات أهميه متزايدة. إن مسألة المخدرات، بما في ذلك عواقبها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، تؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف الهيكلي في المنطقة وتعرض تنميتها للخطر.

كما يؤثر الاتجار بالمخدرات تأثيرا سلبيا على الديناميات السياسية في المنطقة. وفي شمال مالي، على سبيل المثال، تعتمد نسبة كبيرة من الجماعات المسلحة من الناحية المالية واللوجستية على التدفقات المالية المتأتية من الاقتصاد غير المشروع والاتجار بالمخدرات. وهذا الوضع يحول اهتمام بعض الجهات الفاعلة الرئيسية عن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي عن طريق توليد العنف والعرقلة، مما يعوق تحقيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أن انتشار الفساد المرتبط بالاتجار بالمخدرات يقوض ثقة الناس في سيادة القانون، ولا سيما نظام العدالة، ويمكن أن يشجع على ردة فعل عكسية في الحماية المجتمعية، وحتى على العضوية الفورية في الجماعات الإرهابية.

وأخيرا، ففي منطقة تتميز بالاتجار بالمخدرات ووجود عدد من المنظمات الإرهابية، برزت مسألة الصلة بين الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب. وعلى الرغم من وجود أدلة على تواطؤ بين المتجرين بالمخدرات والمقاتلين الإرهابيين، فإن هذا التعاون هو أكثر انتهازية منه منهجية – الحماية بدلا من الدفع.

ويبدو أن العائدات المتأتية من الاتجار غير المشروع ليست المصدر الرئيسي لتمويل الإرهاب، ولكن يمكنها أن تساهم في التمويل بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفيما يتعلق بنقطتي الثانية، ينبغي أن نفكر معا في الاستجابة التي نقدمها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد الوطني، من المهم للغاية أن تجعل دول غرب أفريقيا مكافحة المخدرات أولوية سياسية حقيقية وأن تشجع اتخاذ نهج متوازن يعمل على السواء على مكافحة عرض المخدرات والحد من الطلب عليها من خلال المنع ورعاية المتعاطين ودعمهم واتخاذ تدابير تخفيف الضرر. ومن الضروري أن تعزز دول المنطقة

قدرات المؤسسات المعنية، بدعم من الجهات المانحة وأصحاب المصلحة الدوليين.

ويجب أن تهدف تلك الإجراءات بصورة خاصة إلى تعزيز نظام العدالة الجنائية برمته، ولا سيما النظام القضائي وآليات الاستيلاء على الأصول، ولكن أيضا أن تراعي الأبعاد الوقائية والاجتماعية والأبعاد المتعلقة بالرعاية الصحية. ويجب أن تصبح رعاية الأشخاص المعالين، التي لا تزال متخلفة، أحد مجالات العمل ذات الأولوية. ولذلك دعمت فرنسا دعما كاملا إنشاء المركز المتخصص الأول لمتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا في داكار في عام ٢٠١٤، المركز المتكامل لإدارة حالات الإدمان في داكار، وهي تدعم حاليا إنشاء مركز مماثل في كوت ديفوار. ولا بد من تشجيع تلك الجهود ودعمها في بلدان أخرى في المنطقة.

وعلى الصعيد الإقليمي، من الأهمية البالغة بمكان تعزيز التعاون من أجل فعالية مكافحة الاتجار غير المشروع والفساد. ويجب أن تكون الاستجابة مستندة إلى العمل المشترك بشأن الجوانب الأمنية والإنمائية. وذلك هو زخم النهج الذي تتخذه بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إطار القوة المشتركة وبرنامج الاستثمارات ذات الأولوية. وتؤيد فرنسا تأييدا تاما تلك الجهود، جنبا إلى جنب مع شركائها. فعلى سبيل المثال، يساعد التحالف من أجل منطقة الساحل، من خلال تمويل المشاريع الإنمائية ذات الأثر السريع في المناطق المعرضة للخطر، على إيجاد فرص اقتصادية مجدية للسكان المحليين ومنعهم من الانضمام إلى شبكات الاقتصاد غير المشروع.

وهناك تحديات عديدة، ولكن دول المنطقة ليست وحدها في التصدي لهذه التحديات. وفي الواقع، تضطلع المنظمات الدولية، والأمم المتحدة بصفة خاصة، بدور مهم أيضا في التصدي لمشكلة المخدرات.

أولا، إن المسؤولية الرئيسية عن النظر في كامل بعد المسألة المتعلقة بالسعي لإيجاد حلول سياسية مستدامة للنزاعات تقع على عاتق هذه المنظمات. ولذلك، ومواصلة لنموذج مالي، الذي ذكرته سابقا، فإن مكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة تشكل أيضا وسيلة لدعم تنفيذ اتفاق السلام. إن الجزاءات إحدى الأدوات المتاحة لنا للعمل في ذلك الصدد، نظرا لأن المشاركة في أنشطة الاتجار تقع ضمن معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات بموجب نظام الجزاءات المتعلق بمالي. ويجب علينا الاستفادة الكاملة منها.

ثانيا، يجب أن تدعم الأمم المتحدة دول غرب أفريقيا، بناء على طلبها، بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأود أن أنوه بالعمل الممتاز الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ذلك المجال، ولا سيما عن طريق مكتبه الإقليمي في داكار.

وأخيرا، فإن الأمم المتحدة هي أيضا الضامن لاتباع نهج شامل ومتوازن لا يمكن غرب أفريقيا وحدها، بل يمكن أيضا المناطق المتضررة الأخرى من العمل معا من أجل التصدي لمشكلة المخدرات، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة. وفي ذلك الصدد، لا تزال الوثيقة الختامية التي اتفق عليها في عام ٢٠١٦ في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية (القرار دإ-٣٠/١) تشكل خريطة طريقنا المشتركة. وستكون المناقشة الوزارية للجنة المخدرات، المقرر أن تعقد في فيينا في آذار/مارس ٢٠١٩، فرصة أخرى لإعادة تأكيد التزامنا المشترك نحو مكافحة إساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا وخارجها.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الهامة بشأن الاتجار بالمخدرات في غرب ووسط أفريقيا باعتباره تهديدا للأمن الدولي. ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يوري

فيدوتوف ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على العمل الطيب الذي ظل يقوم به في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من الجرائم المنظمة عبر الوطنية.

وتلك مسألة دأبنا على التعامل معها هنا في المجلس في سياق المناقشات بشأن طائفة واسعة من حالات النزع في وسط أفريقيا، وأيضا في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الواسعة، بما في ذلك غينيا بيساو ومالي ومنطقة الساحل. وكانت أيضا مسألة للمناقشة على مستوى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وفي الواقع ظل التهديد المتزايد الذي تمثله الجريمة الدولية المنظمة والاتجار بالمخدرات في بعض دول غرب ووسط أفريقيا تحديا خطيرا يؤدي إلى تقويض السلام والاستقرار في تلك المناطق. إن التحدي أكثر شيوعا في البلدان التي تكون فيها المؤسسات ضعيفة وتفتقر إلى القدرات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها بفعالية. ولذلك السبب تقوم حاجة إلى تقديم الدعم إلى تلك البلدان في بناء قدراتها لكي تصبح أكثر فعالية في منع ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من الجرائم المنظمة عبر الوطنية. ونقدر العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات من خلال مكاتبه الإقليمية بغية بناء قدرات هيئات إنفاذ القانون في تلك البلدان وتعزيز التعاون الإقليمي.

إن الحاجة إلى التصدي للتحدي الذي يمثله الاتجار بالمخدرات وغيره من الجرائم المنظمة عبر الوطنية من خلال التعاون العملي المنحى على الصعيد الإقليمي أمر مسلم به منذ زمن طويل. وفي الواقع، فإن تبادل المعلومات والاستخبارات وتعزيز أمن الحدود وإنشاء آليات منتظمة للتعاون وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات أمور تكتسي أهمية بالغة في التصدي لتلك التحديات. ومن الأهمية البالغة بمكان الدور الذي تضطلع به القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغيره من الجرائم المنظمة عبر الوطنية، ويجب أن تحظى القوتان بالدعم الدولي اللازم من أجل الاضطلاع بمسؤولياتهما.

وعلى مستوى المجلس، نعتقد أن هناك حاجة إلى التفكير في الاستراتيجيات القائمة والأدوات المتاحة من أجل النهوض بالجهود الرامية إلى معالجة الصلة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه لا بد من تقييم الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية لتعاونها مع المنطقتين وتحديد الثغرات بهدف وضع استراتيجية ملائمة لتقديم ما يلزم من مساعدة لبناء قدراتهما على التصدي لذلك التحدي، وبالتالي الحد من قدرة الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية المنظمة على الاستفادة من الاتجار بالمخدرات.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعضاء الأفارقة في المجلس – كوت ديفوار وغينيا الاستوائية وإثيوبيا – نظموا اجتماعا بصيغة أريا في حزيران/يونية بشأن الجريمة البحرية باعتبارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وكانت المناقشة التي جرت في ذلك الاجتماع مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسألة التي نناقشها اليوم. وما فتئ خليج غينيا مركزا رئيسيا للجريمة البحرية والاتجار بالمخدرات.

إن الشبكات الإجرامية تقوم بصورة متزايدة بنقل الهيروين عبر الطرق البحرية وذلك من التحديات الكبيرة التي تتطلب تعزيز الاستجابة. لقد جرت مناقشات هامة خلال اجتماع صيغة أريا، ونحن نعلم أن هناك جهودا تبذل لاتخاذ إجراء في المجلس بشأن تلك المسألة الهامة. ونأمل أن يتمكن المجلس من إبداء رأيه بشأن تلك المسألة، ونؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها غينيا الاستوائية بوصفها ممثلا لمنطقة وسط أفريقيا، في أخذ زمام المبادرة بشأن تلك المسألة الهامة.

السيد أورنيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس اليوم.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تمول النزاع وتؤججه فحسب ولكنها أيضا تعزز الفساد وتؤدي إلى تقويض المؤسسات، وهي بذلك تزعزع استقرار البيئات الهشة بالفعل. ومواطنو المجتمعات المتضررة هم من يدفعون ثمن ذلك. وتستلزم معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وعدم الاستقرار الاعتراف بالآثار الوخيمة للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وتشكل غرب أفريقيا مكان عبور للاتجار بالمخدرات، مما يجعل المنطقة عرضة لخطر الجريمة المنظمة. ويرتبط الاتجار بالمخدرات ارتباطا وثيقا بعدم الاستقرار في المنطقة، ولا سيما في منطقة الساحل، حيث تستخدم الجماعات الإرهابية شبكات التهريب كمصدر للتمويل.

إننا، في المجلس، كثيرا ما ننظر في النزاعات المدمرة ويمكن أن تكون لها آثار طويلة الأجل على المؤسسات العامة لأي بلد. وتسهم النزاعات في تبديد الثقة بالمجتمعات وتقويض المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون. وفي تلك السياقات، يمكن للمصالح الإجرامية أن تحصل على موطئ قدم قوي. وذلك أحد أسباب الأهمية البالغة لإدراج السلسلة الواسعة لتحقيق العدالة وسيادة القانون في جهودنا لبناء السلام. ويشكل بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات ركنا أساسيا لقيام مجتمعات مستقرة وقادرة على التكيف، على النحو المعترف به أيضا في الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. وتكتسي القدر نفسه من الأهمية إمكانية اللجوء إلى القضاء، على النحو الذي أبرز في القرار ٢٤٤٧ (٢٠١٨) بشأن الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية.

ويتعين على المجلس، عند تصميم أعمال الأمم المتحدة وتخطيطها في المناطق المتضررة من النزاع، أن يكفل إبراز أهمية دور الجريمة المنظمة في ديناميات النزاع.

إن الصلة بين الجريمة المنظمة والنزاعات توحي بأن ضبط الأمن يجب أن يكون اعتباراً استراتيجياً في جميع جهود حفظ السلام وبناء السلام. وفي سياق يهدف فيه حفظ السلام، إلى حد كبير، إلى إرساء سيادة القانون أو تعزيزها، يكتسي دور الشرطة أهمية بالغة.

وطوال فترة عضويتنا في المجلس، دعَونا باستمرار إلى زيادة التركيز على الجهود الوقائية، يضطلع عمل الأمم المتحدة الشرطي في إطارها بدور هام. وقد أدرج المجلس مرارا في العديد من القرارات ولايات تتعلق بمكافحة التدفقات والشبكات الإجرامية أو إشارات إليها.

ولضمان التصدي للمخدرات والجريمة على نحو أكثر اتساقا، لا بد من تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين مختلف سلطات الدول الأعضاء والكيانات الدولية والإقليمية، مثل الإنتربول، واليوروبول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فالتعاون الإقليمي من أكثر الأدوات التنفيذية فعالية لمنع الجريمة المنظمة ومكافحة انعدام الأمن. كما أسهم البرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غرب أفريقيا، مثلما سمعنا اليوم، إسهاما كبيرا في تعزيز قدرة دول غرب أفريقيا على مواجهة تهريب المخدرات.

وأخيرا، من المهم أن يظل المجلس على وعي بالدور الذي تضطلع بع الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات في حالات النزاع. وما نقم بمراعاة هذه المسائل عند إعداد استجابتنا للنزاعات أو في الجهود المتعلقة ببناء السلام والوقاية، فإننا لن نتمكن من التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات أو لدورات النزاع على النحو المناسب. وينطبق هذا على غرب أفريقيا، فضلا عن مناطق أخرى تعاني من النزاعات.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر كوت ديفوار على المبادرة بعقد هذه الجلسة والمدير التنفيذي يوري فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

لقد بات غرب ووسط أفريقيا هدفا رئيسيا لموجة عارمة من عمليات الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي. فالأنشطة الإجرامية التي تمر عبر بلدان غرب ووسط أفريقيا تقوض على نحو خطير التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي لتلك البلدان وتأجج الجريمة وأعمال العنف والإرهاب. وبغية معالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات في المنطقة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقترح اتخاذ إجراءات في المجالات الثلاثة التالية.

أولا، يجب علينا أن نعمل على مساعدة البلدان في المنطقة على بناء قدراتها حتى تكون أقدر على الاضطلاع بدور قيادي في التصدي لهذه الآفة. وتواجه بلدان غرب ووسط أفريقيا مجموعة من التحديات من حيث الموارد والخبرة والمهارات والقدرات، وتحديات أخرى عندما يتعلق الأمر بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وهي في حاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي. وفيما يحترم المجتمع الدولي احتراماً تاماً سيطرتها على زمام الأمور، ينبغي له مساعدتها على وضع استراتيجيات لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وزيادة قدراتها على إنفاذ القانون والتصدي لهذه الآفة ولغيرها من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية بفعالية. وينبغي تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات على أساس المشاركة الواسعة والمسؤولية المشتركة، مع التركيز على تضييق الخناق على سوق استهلاك المخدرات من أجل الحد من إنتاجها والاتجار بها في منشئها.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تعزيز التنسيق والتعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة توخياً للتآزر. وتشيد الصين بتعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من جهة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، من جهة أخرى، في مجالات مثل مكافحة الاتجار بالمخدرات بمزيد من الشدة، والمراقبة المشتركة للحدود، والإنفاذ المشترك للقانون، مما يتيح لكل مؤسسة على حدة أن تستفيد من المزايا والخبرات الخاصة بها دون غيرها. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها التنسيقي لتعبئة الموارد وتخصيصها على نحو أفضل وتقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات على الصعيد الإقليمي.

ثالثا، يجب علينا أن نعمل على معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالمخدرات ومحاولة التغلب عليها. فالفقر والتخلف مرتع خصب للاتجار بالمخدرات وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا ووسطها. ونشجع وكالات الأمم المتحدة الموجودة في غرب ووسط أفريقيا على العمل معا بشكل وثيق، ونأمل من الشركاء الدوليين الوفاء بالتزاماتهم بتقديم المساعدات والاستثمارات من دون تأخير، مركزين في ذلك على مساعدة بلدان المنطقة على بناء القدرات وتنمية الهياكل الأساسية بحيث تكون في وضع أفضل يتيح لها السعي إلى تحقيق الاعتماد على الذات والتنمية المستدامة في غرب ووسط أفريقيا في أقرب وقت ممكن.

وإبان منتدى التعاون الصيني الأفريقي، الذي عقد في بيجين في أيلول/سبتمبر، أعلنت الصين عن التزامها بالتعاون مع البلدان الأفريقية بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. ويشمل هذا التعاون ٥٠ برنامجاً من برامج المساعدة الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات، وتعزيز أمن الحدود وإنفاذ القانون، ومكافحة القرصنة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بهدف تحقيق جملة أمور منها إكساب البلدان الأفريقية مزيداً من القدرة على الحفاظ على السلام والأمن.

وستواصل الصين، إلى جانب المجتمع الدولي، دعم أفريقيا في التصدي للتحدي المتمثل في الاتجار بالمخدرات ومساعدة

البلدان الأفريقية على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن.

السيدة كوردوبا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر بوليفيا الرئاسة على تنظيم هذه الجلسة الهامة، فضلا عن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، على إحاطته الإعلامية.

إننا ندرك أن منطقة غرب أفريقيا تواجه تحديات متعددة. فالنزاعات العنيفة، باعتبارها عاملا أساسيا، تعرض الهيكلَ المؤسسي لبلدان المنطقة – وبالتالي سكانها – لخطر شديد. ويتفاقم الأمر بسبب الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الصغيرة، وهي عوامل إضافية تؤثر سلبا في تعميق جذور النزاعات وإطالة أمدها. وبالمثل، فإن هشاشة الحدود وشح الموارد المتاحة لمكافحة الأنشطة الإجرامية في المنطقة قد شجعت انتشار المواد الخاضعة للمراقبة واستخدامها كوسيلة لتمويل الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية.

ولذلك، تواجه المنطقة تحديا عابرا للحدود الوطنيية يتطلب استجابة قوية وشاملة من المجتمع الدولي، تقوم أساسا على قدر كبير من التعاون الدولي. ونرى أن من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة وجادة وصارمة تكون كذلك محددة زمنيا من أجل التصدي للاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا وما حولها، من خلال نهج متعدد الأبعاد يوقف تداول المخدرات في أوكار منشئها وإنتاجها ووجهتها وأماكن استهلاكها.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه بالإضافة إلى الصعوبات الناجمة عن الخلفية الجغرافية، يزيد ضعف سيطرة الدولة على المناطق المتضررة من تفاقم الحالة، مما يتيح للمنظمات الإجرامية تكييف أنشطتها غير المشروعة من أجل تجنب فقدان قدرتها التنافسية، وبطبيعة الحال، مكاسبها. وينجم عن هذا التكيف زيادة قدرتها على المقاومة والصمود في وجه الإجراءات التي تتخذها دول المنطقة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى على حدّ سواء.

إن عواقب هذه الآفة معروفة جيدا من حيث أثرها على القطاع الأمني والمجال الاقتصادي. وتزيد من هشاشة العديد من دول غرب أفريقيا، ناهيك عن الآثار السلبية التي تخلفها على الصعيد الاجتماعي، لأن بيع المواد غير المشروعة واستهلاكها يهدد بشدة سلامة أضعف الفئات السكانية. ويجب ألا ننسى أن التطرف العنيف والجماعات المسلحة والمتاجرين بالأشخاص والمخدرات يستهدفون النساء والأطفال.

وفضلاً عن ذلك، فإن الصلة بين الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية المرتبطة بهذه الجرائم باتت صريحة على نحو متزايد، لأن هذه المنظمات تقوم بجمع الموارد الاقتصادية وتضفي عليها طابع الشرعية من خلال غسل الأموال وغيره من الآليات التي تميل إلى التقليل من سيطرة الدولة أو التخلص منها. وفي هذا السياق، نثني على أوجه التقدم الهامة التي تم إنجازها في إطار التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ومن الأمثلة الواضحة على هذا مشروع دعم خطة العمل الإقليمية بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وما يتصل بذلك من جريمة منظمة وتعاطي المخدرات، وهو ما يتسق مع السياسات والاستراتيجيات التي وضعتها المنطقة والمستندة إلى ركائز تعزيز مؤسسات العدالة وإنفاذ القانون وتعزيز الإطار القانوني والحد من الطلب على المخدرات، وبناء القدرات في مجال التحقيق والرصد. ولذلك، من الضروري إبراز الجهد والعمل الرائعين والروابط المتسامية وتبادل المعلومات بين المنظمتين، الأمر الذي سمح لهذه المبادرات بتمهيد الطريق لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا.

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ عمل مبادرة سواحل غرب أفريقيا، وهو مشروع وحد جهود إدارة الشؤون السياسية ومكتب

الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول، منذ ٢٠٠٩. وتركز المبادرة على أضعف البلدان وعلى البلدان التي في حالات ما بعد النزاع للحد من ضعفها في مواجهة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة من خلال تعزيز قدراتها الوطنية، بتقديم المساعدة اللازمة لتعزيز مراقبة السواحل والمجالات الجوية، وتدريب أفراد المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

وفي الختام، نردد كلمات السيد جان لاباك، الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي قال إن أزمة منطقة الساحل؛

”تذكرنا بعنف بهشاشة السلام في غرب أفريقيا... وبالطابع الهجين وعبر الوطني للتهديدات الأمنية في منطقة غرب أفريقيا.... وبوجود بؤر التوتر التي يمكن أن تندلع في أي وقت... وبالإضافة إلى أوجه الضعف الهيكلية والتاريخية للماضي، هناك اليوم عوامل جديدة للنزاعات العابرة للحدود... ويشكل تزايد هذه التهديدات الجديدة أولوية في جدول أعمال الدول وشركائها... إذ أنه يعرض للخطر التقدم الكبير في تحقيق السلام والأمن الذي تحقق خلال السنوات العشر الماضية هذه.“

وندعو جميع الدول، في هذا الصدد، إلى معالجة قضايا غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من خلال التعاون والحوار المتعدد الأطراف أو الإقليمي أو الثنائي والعمل على تعزيز تدابير فعالة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والقضاء عليه بشكل ملموس، وبشكل أعم، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والقضاء عليها.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أشكر رئاسة كوت ديفوار على عقد هذه الإحاطة الإعلامية البالغة الأهمية بشأن حالة المخدرات في غرب أفريقيا، كما أعرب عن الامتنان للسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على تقريره الشامل.

إن هذا الاجتماع يتيح منبرا فريدا، وفرصة لتبادل الخبرات المتعلقة بمكافحة إنتاج وتوزيع المخدرات من خلال العمل المشترك متعدد الأطراف. وما زال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غرب أفريقيا يمثلان مسألتين تشكلان مصدر قلق كبير بالنسبة لنا. فالأرباح المتأتية من الاتجار بالمخدرات في البلدان المتضررة، بما في ذلك في غرب أفريقيا، تستخدم في زعزعة استقرار الدول، كما تهدد التنمية والاستقرار على حد سواء. فهي تؤدي، بالإضافة إلى ما تخلفه من آثار مدمرة على الناس، إلى الفساد وإلى اقتصاد الظل، اللذين يعززهما غسل الأموال والجريمة العابرة للحدود الوطنية وزيادة تمويل الجماعات الإرهابية، مما يعوق الاستقرار السياسي السليم وتقدم المنطقة الأفريقية.

ووفقا لتقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٨ الصادر في حزيران/يونيه من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن الترامادول، وهو مؤثر أفيوني يستخدم لمعالجة الآلام المعتدلة والآلام المعتدلة – إلى – الشديدة، أصبح يثير قلقا متزايدا في العديد من مناطق أفريقيا وآسيا. كما يشير التقرير كذلك إلى أن أفريقيا وآسيا تبرزان كمركزين للاتجار بالكوكايين واستهلاكه. ومن المعروف جيدا أن الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من أنشطة غير مشروعة يشكل أخطر التهديدات للأمن والرفاه البشري في جميع أنحاء العالم.

ويدلي وفد بلدي بالملاحظات التالية فيما يتعلق بمكافحة مشكلة المخدرات في غرب أفريقيا.

وتتطلب الإجراءات الفورية والحاسمة اللازمة إرادة سياسية وتعاونا إقليميا من أجل اتخاذ إجراءات على الصعيدين الإقليمي والوطني. أولا، إننا بحاجة إلى التصدي للعوامل التي تحفز

الاتجاهات العالمية المؤلمة وعدم الاستقرار والنزاعات المسلحة في مناطق عديدة من العالم وإلى تدفق اللاجئين، إلى جانب مشاكل الفقر وتفاوتات التنمية غير المحلولة، التي تعمل على تعطيل التقدم وإعاقة فعالية تدخلاتنا. ولذلك، فإن المشاركة الحاسمة أمر لازم لتنفيذ البرامج والمشاريع الدولية المختلفة التي تهدف إلى تعزيز قطاعات الأمن وإنفاذ القانون والقضاء.

ويجب علينا أن نهدف إلى إجراء إصلاح رئيسي للقانون الجنائي، مع مواءمة التشريعات في مختلف بلدان المنطقة. وينبغي أن تركز تدابيرنا على نظم إنفاذ قانون وعدالة أكثر صرامة، إلى جانب إشارات إنذار مبكر وإدارة المعلومات الاستخبارية وتبادلها والمراقبة الصارمة للحدود، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول. ويجب تعزيز جميع هذه العمليات ببناء القدرات والتدريب والدعم عن طريق أحدث معدات الكشف والاتصالات. ونشجع بلدان غرب أفريقيا على الاستمرار في تعزيز أطرها واستجاباتها المؤسسية الوطنية في مواجهة هذه التهديدات الخطيرة، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

إن تهريب الهيروين من مراكز الإنتاج إلى أسواق الهيروين يتطلب شبكة عالمية من الطرق وتيسير الجماعات الإجرامية المحلية والدولية. ونحن بحاجة، في ظل هذه الظروف، إلى البحث بلا هوادة عن طرق لتحسين جهودنا وتعزيزها وتوحيدها. ويتعين علينا الاستفادة بشكل أفضل من الإمكانات الهائلة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتدريب الموظفين وتطوير أدوات فعالة للتعاون العملي. وبناء القدرات هو كلمة السر في تحقيق النجاح.

ولا يمكن تحقيق هذا إلا بزيادة فعالية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للنهوض باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال وضع خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. إننا نعتقد أن إنشاء ونشر القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل سيسهم بشكل إيجابي في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة وفي مساعدة البلدان والمنظمات دون الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والتصدي للمهددات الأمنية العابرة للحدود - بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والقرصنة - على نحو أكثر فعالية.

وفي الختام، فإن كازاخستان مستعدة للعمل جنبا إلى جنب مع الآخرين من أجل تحسين وتكثيف زخم التعاون ذي المنفعة المتبادلة لحشد كل ما يمكن من جهود لمكافحة مشكلة المخدرات في أفريقيا وعلى الصعيد العالمي.

السيد البناي (الكويت): يطيب لي بداية، السيد الرئيس، أن أرحب بالمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، وأن أتقدم له بجزيل الشكر على إحاطته الإعلامية القيمة بشأن مخاطر الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا وتأثيره على الأمن والاستقرار في المنطقة. كما أود أن أتقدم بالشكر للرئاسة لعقد هذه الجلسة لمناقشة مسألة ذات أهمية قصوى تمس الأمن والاستقرار في دول غرب أفريقيا.

لقد استمع المجلس يوم الإثنين الماضي إلى إحاطة إعلامية من السيد فيدوتوف (انظر S/PV.8426)، أكد خلالها على العلاقة الوثيقة بين المخدرات وعدم الاستقرار في أفغانستان. ولعلنا نرى أن الأمر نفسه ينطبق على الوضع في غرب أفريقيا. واستمرار عدم الاستقرار في بعض دول المنطقة يخلق بيئة يمكن استغلالها من قبل جماعات الجريمة المنظمة لنمو الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ويمنحها الفرصة لتعزيز الطرق التجارية لنقل المخدرات إلى وجهاتها النهائية المختلفة. وتستخدم تلك الجماعات بعض دول المنطقة كمراكز لتوزيع المخدرات، خاصة

وأن موقع المنطقة الجغرافي يجعل منها موقعا استراتيجيا في خضم طرق وشبكات التجارة الراسخة.

إن العلاقة بين الفساد وتهريب المخدرات متأصلة، ويساهم الوضع غير المستقر سياسيا وأمنيا في عدد من دول المنطقة مباشرة في تسهيل عملية الاتجار بالمخدرات. كما أن ضعف الحوكمة وعدم تطبيق القانون في بعض الدول في المنطقة يسمحان للمجموعات باستغلالها في جزء من شبكاتها الإجرامية. ويجب أن يتم التركيز عل دعم بناء القدرات في دول غرب أفريقيا.

إننا نقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

وكذلك نقدر جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة، مستذكرين هنا خطة العمل الإقليمية للتصدي لتنامي مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا للفترة من إلى ٢٠١٦-٢٠٢٠، وندعو دول المنطقة إلى مواصلة الجهود التي بذلت حتى اليوم لتنفيذ هذه الخطة. ونرحب في هذا الصدد بالاجتماع الأخير لوحدة المخدرات التابعة للجماعة الاقتصادية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر حول هذا الشأن.

كما نرحب أيضا بتقرير منتصف للبرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمنطقة غرب أفريقيا، الذي يتضمن آخر التطورات المتعلقة بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتعزيز قدرتها على مكافحة هذه التهديدات. ونشيد بتنفيذ ٩٢٤ نشاطا نفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٦ وتموز/يوليه ٢٠١٨، ونحث المكتب على مواصلة جهوده في سبيل إحراز تقدم في تنفيذ الأولويات الواردة في التقرير، بما في ذلك مكافحة الفساد وتعزيز الأطر القضائية ودعم عمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل فيما يتصل بجهاز الشرطة والتعاون القضائي.

ختاما، إن منطقة غرب أفريقيا لديها إمكانيات كبيرة، ويمكن أن تؤدي بحسن استخدامها دون شك، إلى ازدياد مطرد في تحقيق النمو والتنمية. ولكنها تواجه العديد من التحديات التي تهدد استقرار وأمن بعض الدول في المنطقة، ووجود الجماعات المسلحة وشبكات الاتجار غير المشروع من أبرزها. ونثني على ونشجع دور كل من مكتب المعني بالمخدرات والجريمة في جهوده الرامية إلى مكافحة الجرائم العابرة للحدود، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، للمساعدة في دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، لأجل تحقيق الاستقرار والتنمية لشعوب المنطقة. ونؤكد هنا دعمنا الكامل لعملهما.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر رئاسة كوت ديفوار على المبادرة بعقد هذه الجلسة لإحاطة المجلس بمسألة مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا نظرا لأهميتها البالغة. ونشكر أيضا السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إسهامه في الجلسة وعلى إحاطته المفصلة والزاخرة بالمعلومات.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه لا يمكن التصدي بفعالية لخطر المخدرات في دول غرب أفريقيا إلا عن طريق الجهود المنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي بأسره، والتي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور قيادي. ونؤكد في ذلك الصدد، تأييدنا الثابت لنظام الجزاءات التي تستهدف الأشخاص والمنظمات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة، بسبب تمويل الأنشطة الإرهابية عن طريق العائدات المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومما يثير القلق الشديد استمرار الصلات المتبادلة بين الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بالمخدرات والإرهاب الدولي، وخاصة ما يتعلق منها بتقديم الدعم المادي. ومما يثير الشعور بالقلق الشديد على وجه الخصوص ارتفاع مؤشرات استهلاك الأدوية الأفيونية للأغراض غير الطبية وتعاطي المخدرات الاصطناعية وإدمان الهيروين.

وهناك عدد من الدول في المنطقة لا تزال تُعتبر مراكز عبور للمواد الأفيونية المهربة من أفغانستان والكوكايين المهرب من أمريكا اللاتينية. ونأمل في إجراء استعراض شامل لجميع هذه المسائل في فيينا في آذار/مارس ٢٠١٩ خلال الاستعراض المقرر لتنفيذ الإعلان السياسي بشأن الوقاية من إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بها والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا وخطة العمل الإقليمية لعام ٢٠٠٩.

ومن بين الأولويات المشمولة في إطار التدابير الرامية إلى التصدي بشكل ملائم لمسألة المخدرات، البحث عن بدائل فعالة لهذا النوع من الأعمال التجارية الإجرامية. وعلى وجه الخصوص، فإن من شأن إعادة صياغة البرامج المعززة التي تأخذ في الاعتبار بالواقع المحلي بهدف خلق فرص عمل إضافية في المنطقة أن تقدم مساعدة كبيرة في ذلك الصدد. وبالمثل، فإن إشراك الأوساط التجارية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق ذلك. ونرى أن من الأهمية بمكان أن نواصل إيلاء اهتمام خاص للحيلولة دون تعزيز نزعة التطرف لدى الشباب مع التركيز على زيادة فرص عملهم ومستويات تعليمهم، بما في ذلك من خلال السياسات الرامية إلى تنفيذ المشاريع المتخصصة تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ونرى أيضا أن من المنطقي أن يستمر تحسين أمن الحدود وتعزيزه، وكذلك تبادل المعلومات وتدريب موظفي إنفاذ القوانين. وقد سررنا لنجاح المكتب في تقديم المساعدة المتخصصة إلى الدول الأفريقية بهدف ضمان أمنها واستقرارها. وندعم عمل المكتب في ذلك الصدد وتعاونه مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرهما من الهيئات الإقليمية. وغني عن القول أن من المهم أيضا تطوير التعاون في مجال مكافحة المخدرات بين البلدان المعنية نفسها على الصُعد الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية والمتعددة الأطراف على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية المشتركة.

وما زلنا نواصل من جانبنا اتخاذ التدابير الرامية إلى مساعدة الدول الأفريقية في تدريب الموظفين، ولا سيما في مجالي الرعاية الصحية وإنفاذ القانون. ونحن ملتزمون بمواصلة الحوار البنّاء والتعاون الفعال في مجال مكافحة المخدرات.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة وللإحاطة الهامة التي قدمها السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وتلاحظ بيرو مع الشعور بالقلق، تأثير مشكلة المخدرات العالمية على غرب أفريقيا، وهي منطقة دون إقليمية أصبحت في السنوات الأخيرة منطقة الإنتاج للاستهلاك والعبور إلى الأسواق الأوروبية. وقد شجع ضعف الرقابة على الحدود والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات التي تفسد المؤسسات وتمزق النسيج الاجتماعي. وفي بعض أنحاء المنطقة، يؤدي التنافس بين المتجرين بالمخدرات بهدف السيطرة على مناطق النفوذ إلى ازدياد حدة التوترات المجتمعية. وفي بعض الحالات، ربما تشارك السلطات وقوات الأمن نفسها في تلك الأنشطة. وفي كثير من الحالات الأخرى توثقت الصلات بين تلك الجهات والجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية. ويؤدي الاتجار غير المشروع بالمخدرات في كثير من الأحيان إلى حلقات مفرغة من العنف والفساد من شأنها أن تزعزع استقرار البلدان وتقوض السلامة العامة وتزيد من مخاطر نشوب النزاعات العنيفة. ونود أن نسلط الضوء على ثلاث مجالات عملية نرى أن بوسع مجلس الأمن أن يسهم فيها لأجل التصدي لتلك التهديدات. ونرى أنها مجالات أساسية لمنع نشوب النزاعات ومكافحة الإرهاب وتوطيد السلام المستدام.

يتمثل المجال الأول في تحديد الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب والتصدي لها. ويسلّم القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) بوجود تلك الصلات، لا سيما في أفريقيا. وفي أيار/مايو (انظر S/PV.8247)، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2018/9) يشدد على أهمية تعزيز فهمنا لتلك الصلات بهدف تحسين استجابتنا لها. ونرى تحقيقا لتلك الغاية، أن من المهم أن يواصل مجلس الأمن ولجنته المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب توسيع نطاق فهمهما لهذه المسألة وأن يواصلا اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي له حيثما كان.

ويتمثل المجال الثاني في التركيز على الأسباب الجذرية وراءه. وتسلّم بيرو بأنه يتعين علينا، إن أردنا التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، اتباع نهج متعدد الأبعاد من شأنه أن يساعد، في جملة أمور، على بناء القدرات والمؤسسات وتوطيدها لأجل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحقيق التنمية المستدامة تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب علينا أيضا مكافحة الفساد والتشجيع على توفير فرص العمل اللائق، خاصة للشباب والمجتمعات الريفية. في ذلك الصدد، وعلى الرغم من التحديات التي ما زلنا نواجهها، فإننا نود تسليط الضوء على نموذج بيرو الناجح في مجال التنمية البديلة الشاملة والمستدامة، الذي مكّننا من مكافحة تدفق المخدرات عن طريق تعزيز التنمية الريفية.

ونعتقد أن المجال الثالث هو تعزيز التعاون الإقليمي وفيما بين بلدان الجوار. ونعتقد أنه لا بد للمجتمع الدولي مكافحة التهديدات انطلاقاً من نهج إقليمي ومتصل بالجوار بما أننا نواجه ظاهرة عابرة للحدود عادة في نطاقها وتُنشئ أنماطاً تستند إلى السياقات الجغرافية المختلفة التي تعمل فيها. وفي هذا الصدد، نودّ أن نسلّط الضوء على خطة العمل الإقليمية للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة المتعلقة بذلك وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا، التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبالإضافة إلى المبادرات الأخرى التي يدعمها المكتب، نشدد أيضاً على إصدار خلاصة لأفضل الممارسات بشأن تعاطي المخدرات، والوقاية منه وعلاج الاضطرابات الناشئة عنه والحد من أضراره في أفريقيا، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي وبالتنسيق مع القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ونسلّط الضوء أيضاً على التعاون فيما بين بلدان الجوار من خلال إنشاء لجان مشتركة تسهم، بالإضافة إلى المساعدة على مكافحة الشبكات الإجرامية، في تعزيز أجهزة الاستخبارات ومراقبة الحدود اللازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالأشخاص وبالموارد الطبيعية والأسلحة.

السيد ليفتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية الشاملة تماماً.

وخلال السنوات القليلة الماضية، أصبح تعاطي المخدرات والاضطرابات الناجمة عنه مصدر قلق متزايد في غرب أفريقيا. ووفقاً لتقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠١٨، لم يعد غرب أفريقيا مركز عبور للمخدرات فحسب، ولكنه أصبح أيضاً مركزاً لاستهلاك الحشيش المخدّر والكوكايين. ويتطلب التصدي لهذا التحدي اتباع نهج متكامل في التصدي لمشكلة المخدرات التي تشمل معالجة العرض والطلب معاً. وفي هذا الصدد، تُثني بولندا على وجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غرب أفريقيا من خلال المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها، في السنغال، فضلاً عن المكتب القطري في نيجيريا. إن التعاون مع المنظمات الإقليمية والدول في المنطقة أمر بالغ الأهمية. ولذلك فإننا نرحّب بالدعم المقدّم من المكتب إلى الجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها في مجال مراقبة الحدود عن طريق التوجيه، وتبادل الزيارات، والجولات الدراسية والتدريب المتقدم بشأن مسائل محددة.

إن تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها على اتخاذ إجراءات مستدامة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والجريمة المنظمة عبر الوطنية أمر في غاية الأهمية. وعلينا أن نتذكر أن الاتجار بالمخدرات مصدر من مصادر الدخل الرئيسية للجماعات الإرهابية، كما ذكر العديد من الوفود آنفاً. وينبغي للبلدان أن تركز في المقام الأول على أمن الحدود إذا أرادت أن تكون أكثر فعالية في الكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة. ولكن لا يمكننا، مع أخذ ذلك في الاعتبار، أن ننسى أن الحدود التي يسهل اختراقها للبلدان النامية هي أحد أكبر التحديات التي تواجهها تلك البلدان في سياق مكافحة الإرهاب. وينبغي أن ندرك أن الاتجار بالمخدرات سيبقى أحد المصادر الرئيسية للدخل حتى تحل مشاكل أفريقيا الاجتماعية والاقتصادية ويتمكن المواطنون الأفارقة من إيجاد مصادر دخل نافعة وقانونية. وهذا هو السبب في أن دعم التنمية في أفريقيا يمكن أن يكون أنجع وسيلة لمكافحة الاتجار بالمخدرات واضطرابات تعاطيها.

ومن واجبنا توفير بناء القدرات والاستجابة لطلبات المساعدة التقنية. ولكي تنجح هذه الإجراءات، لا بد من الاضطلاع بها بالتنسيق مع المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. ولذلك، فإننا نثني على مشروع ''كريمجست CRIMJUST''، وهو مبادرة مشتركة يمولها الاتحاد الأوروبي وينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتشارك مع الإنتربول ومنظمة الشفافية الدولية، للمساهمة في المكافحة الفعالة للجريمة المنظمة، بشكل عام، والاتجار بالمخدرات على وجه الخصوص، على امتداد درب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا.

ونؤيد أهداف المشروع الذي يرمي، أولاً، إلى تعزيز قدرات مؤسسات العدالة الجنائية على الكشف والتحقيق والمقاضاة في قضايا الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة؛ ثانياً، تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي بين مؤسسات العدالة الجنائية من خلال تعزيز الممارسات الجيدة، وتبادل المعلومات والربط الشبكي؛ وثالثاً وأخيراً، تعزيز النزاهة والمساءلة في مؤسسات العدالة الجنائية من أجل تعزيز الثقة المتبادلة بين الإقليمين، بمشاركة فعالة من منظمات المجتمع المدني.

وفي الختام، أودّ أن أعرب عن دعمنا الكامل لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، استناداً إلى برنامجه الإقليمي لغرب أفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٠).

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب، بادئ ذي بدء، عن مدى ترحيبنا بمبادرة كوت ديفوار لوضع هذه المسألة مجدداً في جدول أعمال المجلس، والتي أعتقد أننا نظرنا فيها آخر مرة في عام ٢٠١٣. إنه وقت مناسب للنظر فيها.

وأودّ أيضاً أن أرحّب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأن أشكر المكتب على ما يبذله من جهود في هذا المجال، بما في ذلك، بطبيعة الحال، عن طريق برنامجه الإقليمي لغرب أفريقيا.

إن النزاع والفساد والمناطق الخارجة عن السيطرة تسمح جميعها بازدهار الأعمال الإجرامية. ويمكن لهذه الأعمال أن تتخذ أشكالاً كثيرة وتشمل الاتجار بالمخدرات، ولكنها لا تقتصر عليها. فهي تشمل الاتجار بالبشر والأسلحة. ويمكن أيضاً للشبكات الإجرامية المنظمة أن تعزز وتيسر نشوء الجماعات الإرهابية وتشغيلها. وفي الواقع، فمن المتكرر والشائع أن الجماعات الإرهابية، في مراحلها الأولى، تعتمد على

الإيرادات المتأتية من الجريمة المنظمة. ومن المؤسف أن منطقة غرب أفريقيا قد تأثرت بتلك المسائل في السنوات الأخيرة وقد رأينا أن الفئات المهمشة - سواء كانت من الأطفال أو النساء أو الأقليات العرقية - كثيراً ما تعاني أشد المعاناة.

لا يشعر بأثر هذه الجرائم الأفراد وحدهم؛ فهذا الأثر محسوس في المجتمعات المحلية والدول. كما أنه يقوض سيادة القانون وحقوق الإنسان وقدرة الدول على توفير الخدمات ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لصالح جميع مواطنيها. كما يمكن للشبكات الإجرامية العابرة للحدود ولتهريب السلع والأشخاص والاتجار بهم عبر إقليم الدولة القضائي أن تشكل أيضاً تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ويمثّل الاتجار بالمخدرات أحد أشكال هذا التحدي، ولكننا شهدنا نفس الحجة مقدمة بصورة مقنعة في القرارين ٢٣٣١ (٢٠١٦) و ٢٣٨٨ (٢٠١٧) بشأن الاتجار بالأشخاص.

وكما سمعنا اليوم، هطذا كانت الحالة، للأسف، في منطقة غرب أفريقيا، والتي أصبحت، كما أبرز مكتب المخدرات والجريمة، منطقة عبور واستهلاك كبيرين للهيروين والكوكايين، مما يتيح تدفقهما إلى أسواق المقصد. إن للأموال والعنف المصاحبين لتلك التجارة عواقب مدمرة. وكما قلت، فالاتجار بالمخدرات قد لا يكون وسيلة لدى الجماعات المسلحة لجمع الأموال فحسب، ولكنه يشكل أيضاً مصدرا للنزاع في حد ذاته. ويمكن للعصابات الإجرامية إفساد الدولة وإضعافها في الوقت الذي تمس الحاجة فيه إلى دولة قوية ذات مؤسسات قوية لمنع نشوب النزاعات. وإنني أتفق تماماً مع الجالسين حول هذه الطاولة الذين تكلموا عن أهمية النظر في هذه المسألة بصورة شاملة في إطار الوقاية وبناء السلام.

وينبغي لنا أن ننوه بالجهود المبذولة في المنطقة وأن نرحب بها، لا سيما عمل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، من أجل المزيد من الاستقرار في التصدي للإرهاب. كما يلزمنا أيضاً تقديم الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وإلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، السيد شمباس؛ وإلى الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلاً عن المبادرات التي تعالج أسباب عدم الاستقرار، بما في ذلك، بطبيعة الحال، تغير المناخ والفقر والتهميش والفساد. وتضطلع المملكة المتحدة بالدور المنوط بها. وإننا نعمل على زيادة ملاك موظفينا وخبرتنا في التصدي للجريمة المنظمة في المنطقة، ونعمل مع شركائنا في المنطقة لمكافحة الاتجار وتعزيز سيادة القانون وأمن الحدود، إضافة إلى دعم تطوير وتوفير الخدمات.

ولا يوجد حل سحري للقضاء على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غرب أفريقيا ولا، في الواقع، في أي مكان آخر.

والأمر يستلزم اتباع نهج شامل من جانب الدول في المنطقة، مدعوم بصورة شاملة من أسرة الأمم المتحدة وشركائها الدوليين. ونرحب بالتركيز المتجدد على الجرائم التي عرضتموها، سيدي الرئيس، في الدعوة إلى جلسة اليوم، ونحن على استعداد لمساعدة جميع البلدان التي تعاني من هذا التهديد الغادر، حيث إننا نحن أنفسنا نعاني منه أيضا.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أشكر السيد فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتسبب في نشوب النزاعات وتفاقمها، وكانت هذه إحدى الرسائل الرئيسية خلال المناقشة التي عقدت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8393) بشأن دور الشرطة في عمليات حفظ السلام، التي شملت مشاركة العديد من مفوضي شرطة الأمم المتحدة. وخلال تلك الجلسة،

أكدنا على أن المكاسب المالية المتأتية من الجريمة المنظمة تشكل مصدرا للإيرادات التي تمول جماعات المتمردين والإرهابيين، مما يؤدي بالتالي إلى إدامة دورة النزاع. ويؤدي الاتجار بالمخدرات، مثله مثل الأشكال الأخرى للجريمة، إلى تغذية الفساد والإرهاب وأنواع الاتجار غير المشروع الأخرى. إنه يتجاوز الحدود ويؤثر على حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الشباب. ولمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب ووسط أفريقيا، علينا اتباع نهج متكامل. وأود أن أذكر ثلاثة جوانب رئيسية في هذا الصدد، وهي: أولا، التعاون الأمني الإقليمي؛ ثانيا، العدالة الجنائية؛ ثالثا، الجزاءات.

أولا، فيما يتعلق بالتعاون الأمني الإقليمي، إن المشاكل الإقليمية تتطلب حلولا إقليمية، بدعم من الأمم المتحدة عند الاقتضاء. وتعد مملكة هولندا مؤيدا قويا لتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. وبناء على ذلك، فإننا مؤيدللتمويل المستدام لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وتعد المبادرات الإقليمية أمرا رئيسيا في التصدي للاتجار بالمخدرات في غرب ووسط أفريقيا، ويضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدور أساسي في تيسير هذه المبادرات، بما في ذلك في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. فالمكتب يقوم بتيسير التعاون من خلال مشاريع من قبيل مبادرة سواحل غرب أفريقيا ومشروع التخاطب بين المطارات، الذي تؤيده مملكة هولندا. وفي إطار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، رحبنا بالنهج الإقليمي إزاء الاتجار بالمخدرات في ولاية القوة المشتركة التابعة لها. ونؤيد البرنامج الأمني للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي يهدف إلى تبادل المعلومات بشأن الأنشطة الإجرامية والإرهابية في غرب أفريقيا.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية من بياني، والمتعلقة بالعدالة الجنائية. إن الأمن والعدالة وجهان لعملة واحدة. ويؤدي الإفلات من العقاب على الاتجار بالمخدرات إلى تقويض الثقة في المؤسسات العامة وإعاقة تحقيق السلام والأمن المستدامين. وتعد استجابة العدالة الجنائية أمرا بالغ الأهمية لتعزيز سيادة القانون وكفالة التعاون بين السكان المحليين وقوات الأمن. ويعد دور الشرطة أمرا أساسيا في هذا الصدد. وقد كان هذا هو أحد الأسباب التي قامت من أجلها مملكة هولندا، إلى جانب كوت ديفوار، بصياغة القرار ٢٤٤٧ (٢٠١٨)، بشأن الشرطة والعدالة والإصلاحيات، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في الأسبوع الماضي. علاوة على ذلك، تؤيد مملكة هولندا تعزيز قطاع العدالة في مالي من خلال عنصر الشرطة في إطار القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. وفي مجال العدالة الجنائية، يعد التعاون لتبادل الأدلة وضمان مراعاة الأصول القانونية أمرا أساسيا. وبناء على ذلك، فإن مملكة هولندا أيدت انتداب مدعي عام نيجيري في إيطاليا من أجل تيسير تبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة في مجال الاتجار غير المشروع. ونوصي بالقيام بعمليات انتداب مماثلة في مؤسسات ودول أعضاء أخرى.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة من بياني – الجزاءات – فإن الشبكات الإجرامية تزدهر في حالات النزاع وفي الحالات التي ينتشر فيها الفساد والإفلات من العقاب على نطاق واسع. ويجب على المجلس أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة لديه للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال فرض جزاءات محددة الهدف ضد المتجرين الذين يفسدون عمليات السلام ويضعفون المؤسسات. ولدينا بالفعل ممارسات جيدة. ففي نظام الجزاءات في مالي، يعد إنتاج المخدرات والاتجار بها معيارا للإدراج في القائمة، وفي نظام الجزاءات في ليبيا استهدف المجلس المتجرين بالبشر. لقد فعلنا ذلك من قبل، ويجب ألا نحجم عن القيام بذلك مرة أخرى.

وفي الختام، إن المخدرات تدمر النظم الاقتصادية والاجتماعية ونظم الرعاية الصحية في البلدان. وقد تكلمت

في مستهل بياني عن اتباع نهج متكامل لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي نهاية المطاف، توفر أهداف التنمية المستدامة هذا النهج المتكامل. ويجب أن نكفل سيادة القانون وتحسين الظروف المعيشية لشعبنا بحيث لا يتمكن المتجرون بالمخدرات من الحصول على موطئ قدم لهم. فلنجعل هذا هو هدفنا المشترك في كفاحنا ضد المتجرين بالمخدرات في غرب ووسط أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة بشأن موضوع ”السلام والأمن في أفريقيا: الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا باعتبارها تهديدا للاستقرار“. ويثني وفد بلدي على السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على إحاطته الإعلامية الممتازة.

يمثل الاتجار بالمخدرات اليوم حالة طوارئ في الصحة العامة والأمن الوطني، بل ومصدر لعدم الاستقرار على الصعيد دون الإقليمي، حيث إنه يؤثر تأثيرا عميقا على النسيج الاجتماعي ويقوض قدرة الدول على الحكم على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومما يؤدي إلى تأجيجه وجود أوجه هشاشة وضعف هيكلية في النظم الاجتماعية ونظم العدالة الجنائية، وكذلك زيادة مستويات الفقر، الأمر الذي تستغله شبكات الاتجار بالمخدرات والجماعات الإرهابية. إن منطقة غرب أفريقيا التي كانت تعتبر في وقت ما منطقة عبور لأنواع معينة من المخدرات، قد أصبحت اليوم مركز إنتاج وسوق للمستهلكين ونقطة مقصد لكل أنواع المخدرات. وخلال كفاحها ضد آفة الاتجار بالمخدرات، يجب على بلدان غرب أفريقيا – التي تواجه بالفعل صعوبات ناجمة عن مواطن الضعف فيما لديها من نظم للرقابة الحدودية – أن تتصدى للتهديدات الأمنية المتزايدة بسبب التحالفات بين الجماعات الإرهابية وشبكات المتجرين بالمخدرات.

ويبدو أن ظاهرة المخدرات تمثل أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى فشل الطلاب في المدارس وتوليد أشكال جديدة من العنف الحضري الذي يؤثر على سلامة السكان ورفاههم. وعلاوة على ذلك، فإن الظاهرة تعزز نمو الاقتصادات الإجرامية، التي تتسرب، عن طريق غسل الأموال، إلى النسيج الاقتصادي للدول، لا سيما في مجالات النقل والضيافة والعقارات. وفي كوت ديفوار، تقدر اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمكافحة المخدرات أن حوالي ١٢ في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ يتعاطون المخدرات، وأن كمية المخدرات التي ضبطت بين عامي ٢٠١٧ والنصف الأول من عام ٢٠١٨ تبلغ ٢٨٦ طنا. وفي بيئة تتسم بضعف سلطة الدولة المركزية والدفاع المسلح عن النزعة القبلية والإقليمية، فإن الموارد المتأتية من الاتجار بالمخدرات تشكل مصلحة كبيرة وأداة هامة على حد سواء في التأثير على الديناميات السياسية المحلية والوطنية. وعند استبدال سلطة الدولة المركزية، تقوم النخبة من السكان المحليين والجماعات المسلحة الضالعة في الاتجار بالمخدرات بزيادة تأثيرها على العلاقات داخل المجتمعات وفيما بينها، وعلى الديناميات السياسية المحلية.

وفي مواجهة التهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات على الاستقرار في غرب أفريقيا، يجب أن تتحمل دول المنطقة المسؤولية الرئيسية عن تقديم استجابة وفقا للاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية. وفي كوت ديفوار، تتم مكافحة الاتجار بالمخدرات وإنتاجها واستهلاكها من جانب اللجنة الوزارية لمكافحة المخدرات ومنظمات المجتمع المدني من خلال اتباع نهج قائم على الوقاية والرعاية والقمع. وفيما يتعلق بالوقاية، تعمل الحكومة على زيادة الأنشطة التي تنطوي على رفع مستوى الوعي بشأن الضرر الناجم عن تعاطي المخدرات بالتضافر مع المجتمع المدني. وتشمل الرعاية تقديم استجابات صحية واجتماعية من جانب المؤسسات المتخصصة مثل المركز الإقليمي للتدريب على إنفاذ القانون. وفيما يتعلق بالقمع، تهدف الاستراتيجية الوطنية

إلى ملاحقة المتجرين بالمخدرات ومكافحة غسل الأموال من خلال الوحدة الوطنية لمعالجة المعلومات المالية.

وتتوقف فعالية الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات على اتساقها مع المبادرات دون الإقليمية بدعم من الشركاء الرئيسيين، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتحقيقا لهذه الغاية، رحبت كوت ديفوار بإنشاء البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ لدعم خطة العمل الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا. وتجسد هذه البرامج التزام دول غرب أفريقيا بتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات تبادل المعلومات، والتعاون القضائي، ومكافحة التدفقات المالية المتصلة بالاتجار بالمخدرات، ومنع تسريب الموارد المستخدمة في صنع المخدرات.

وبالمثل، يشيد بلدي بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدعمه المستمر لهذه الخطط الإقليمية، التي شملت إنشاء الخدمات المشتركة لمراقبة الموانئ ومشروع التخاطب بين المطارات الذي يتجاوز غرب أفريقيا.

وفي الختام، يود بلدي أن يذكر بأن الالتزام الجماعي لدول المنطقة بتجميع مواردها يتوقف إلى حد كبير على النجاح في مكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، مما يعد ضمانا بالمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أي أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.